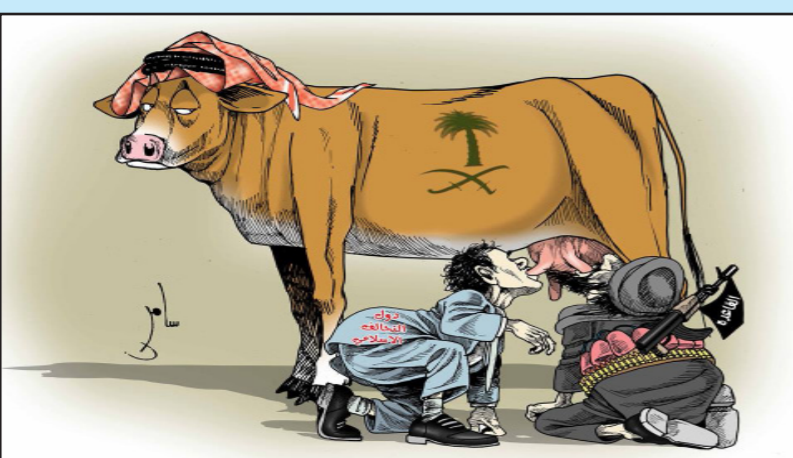


الجارديان: أليست جرائم النظام السعودي التطرف بعينه؟

استغروب الكاتب في صحيفة (الجارديان) البريطانية ديفيد ويرينغ صمت البرلمان البريطاني إزاء انتهاكات تحالف العدوان العسكري في اليمن رغم تأكيده على مواجهة الأفعال المتطرفة بحسم.. متسائلاً أليست جرائم النظام السعودي التطرف بعينه؟!

وقال الكاتب البريطاني في مقال له على صدر الصحيفة: انه في نقاش لمجلس العموم البريطاني (البرلمان) في شهر ديسمبر الماضي بشأن التدخل في سوريا، قام المجلس بإرسال رسالة واضحة وصريحة مفادها أن بريطانيا لن تسمح بإرتكاب انتهاكات غير قانونية من قبل المتطرفين، وستتصرف بكل حزم لمواجهة أي تهديد لامننا القومي.



وأضاف: "إن ذلك يأتي في الوقت الذي يقوم فيه نظام المملكة السعودية والذي يتناسب مع تعريف (المتطرف) إذا كان هذا المصطلح يحمل معنى خطيراً، بشن عمليات عسكرية وحشية ضد المدنيين في اليمن باستخدام الطائرات والصواريخ والقنابل بريطانية الصنع وهذه الأسلحة هي التي تلعب دوراً رئيسياً".

وأوضح الكاتب إن أحد هذه الآثار السلبية لهذه الحملة السعودية يتمثل في الفوضى التي نتجت عنها وترتب عليها حصول كل من القاعدة وتنظيم الدولة على امتيازات محلية كما لم يحرزوها من قبل، وتمكن من إحكام سيطرته على 340 ميلاً على طول الساحل الجنوبي لليمن.

وتناول الكاتب في الصحيفة البريطانية ما أسفر عنه العدوان العسكري السعودي على اليمن بعد مرور أكثر من عام.. وقال: "بمرور عام على بداية الحملة العسكرية بقيادة السعودية في اليمن أسفرت هذه الحملة عن قتل أكثر من 6400 شخص هذا العدد أكثر من الذين قتلوا في الحروب الثلاثة على غزة، كما تسببت في حصول كارثة إنسانية".

وأشار إلى انه ونتيجة لذلك قامت الأمم المتحدة بإدراج الوضع في اليمن في نفس الفئة من ناحية الخطورة كما في سوريا. خاصة مع وجود أكثر من 20 مليون نسمة أي حوالي 80 بالمائة من السكان في حاجة ملحة إلى المساعدات الإنسانية.

وأوضح أن من بين القتلى أكثر من 900 طفل، ما يقرب من ثلاثة أرباعهم قتلوا نتيجة قصف قوات التحالف السعودي، وفقاً لمنظمة إنقاذ الطفولة.

ولفت الكاتب البريطاني ديفيد ويرينغ إلى تقرير لجنة الأمم المتحدة في شهر يناير والذي أظهر وجود هجمات نفذت توصف على أنها "منهجية وعلى نطاق واسع" وشملت أهداف مدنية وعلى وجه التحديد 119 طلعة قام بها التحالف.

كما كشفت عن نمط من هذه الانتهاكات مؤخراً تحقيقات وثقتها منظمة العفو الدولية ومنظمة (هيومن رايتس ووتش) المعنية بحقوق الإنسان وأكدت أن البعض منها يرقى إلى جرائم حرب صريحة.

وأشار إلى أن ذلك يأتي في الوقت الذي أبدت قلقها إزاء القصف العشوائي التي تنفذها السعودية كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة العفو الدولية والكثير غيرهم دعوا مراراً المملكة المتحدة إلى تعليق مبيعاتها من الأسلحة للسعودية.

وأضاف الكاتب متسائلاً أنه وبعد كل هذه الانتهاكات والجرائم "كيف يمكن تفسير الصمت المطبق من نفس تلك الأصوات (في البرلمان) بشأن الوضع في اليمن؟".

كما استنكر الكاتب رد الحكومة البريطانية والذي كان ساخراً تماماً حول عدم علمها بوجود أي أدلة كافية على انتهاكات للقانون الدولي تقوم به السعودية في اليمن، عند مطالبتها بوقف تزويد السعودية بالأسلحة.

وقال: "ادعى وزير الخارجية البريطاني توبياس الوود لمرتين أمام البرلمان العام الماضي عدم علمه بوجود أي أدلة كافية على انتهاكات للقانون الدولي تقوم به السعودية، ضارباً عرض الحائط بكل الأدلة التي أدلت بها منظمات حقوق الإنسان الدولية الرائدة في العالم، وقامت بالتوثيق لمثل هذه الانتهاكات من أول يوم للحرب".

ولفت إلى اتهام مدير منظمة (هيومن رايتس ووتش) في المملكة المتحدة ديفيد ميفام الوزراء والمسؤولين البريطانيين بـ "بعدم الخجل والمكر" لقيامهم بتجاهل الأدلة والقول بعدم وجودها. وبين أن نهج الحكومة البريطانية تغير لاحقاً، وادعت أنها قامت بتحقيقات خاصة بها ولم تجد أي شيء غير عادي.. مؤكداً أن هذا يناقض مع الإجماع العام المستند إلى مصادر موثوقة. لكنه أكد أن تقرير متعمق بشأن التحالف العسكري البريطاني مع السعودية، نشر هذا الشهر من قبل لجنة مناهضة التعذيب، بين أن التورط البريطاني في كارثة اليمن ما هو إلا ظهور وتكشف واضح وجلي لعرقلة العلاقة بين لندن والرياض.

وأوضح الكاتب البريطاني انه ومنذ عقود والمملكة المتحدة تقوم بتقديم الأسلحة التي يمكن استخدامها في القيام بالعدوان الخارجي والقمع الداخلي لواحدة من أكثر الأنظمة مناهضة للديمقراطية في العالم.

وأضاف: "إن هذه المبيعات شملت أسلحة غالبية الثمن، ومن بينها طائرات مقاتلة يتم استخدامها حالياً في الحرب على اليمن، بالإضافة إلى الدعم والتعاون العسكري المستمر واللامحدود.

وأكد الكاتب في صحيفة (الجارديان) أن الأسلحة البريطانية والدعم البريطاني ساعدا العائلة المالكة السعودية في فرض شكل من التطرف والتشدد في الحكم على سكان متنوعي الانتماءات في شبه الجزيرة العربية منذ مئات السنين.



FP
Foreign Policy

كشفتها فورين بوليسي

الرواية الكاملة لذبح اليمن في كواليس الأمم المتحدة

كشفت مجلة فورين بوليسي الأمريكية الشهيرة، في تقرير نشرته (الاثنين 25 أبريل 2016)، كواليس دور السعودية وأصدقائها في الأمم المتحدة.. وعرقلة القرارات وشل تحقيقات حقوق الإنسان في اليمن.

وقالت: على الرغم من أن السعودية وحلفاءها ذات الأغلبية السنية في "الخليج الفارسي" لا يملكون مقعداً واحداً في مجلس الأمن الدولي، ولكن إليك ما تفعله الأمم المتحدة لكبح سلوكها العسكري وتسليط الضوء على دبلوماسية مع المجلس المؤلف من 15 دولة لأجل قمع فعالية التحقيق التابعة للأمم المتحدة في حربها على مدى 13 شهراً في اليمن.

السعودية دفعت مجلس الأمن لفرض عقوبات ضد الزعيم ويمينيين آخرين

استقالة خبراء في مجلس الأمن بسبب منعهم من إصدار تقارير بفشاح السعودية في اليمن

لجنة الخبراء قدمت في يناير تقريراً من 51 صفحة ذكر في فقرة واحدة استخدام العدوان الذخائر العنقودية

السعودية منعت في أكتوبر مبادرة متفقا عليها لحل الأزمة في اليمن

على عرقلة أي قرار جديد يركز على الإغاثة الإنسانية - مثل المبادرة المقترحة من قبل نيوزيلندا - مدعية أن ذلك يشجع الحوثيين على تجاهل التزامهم بوضع أسلحتهم، كما هو مطلوب في اقتراح سابق من الأردن والسعودية.

وأدرلك، أخيراً، الاعبون الرئيسيون داخل أروقة مجلس الأمن، أن تنظيم القاعدة يزداد نمواً وتوسعاً، ففي حين كانت الرياض تصب جل اهتمامها على رفع الحصار عن تمزق، لم تلق أي اهتمام على توسع القاعدة وخصوصاً في المكلا.

وتشير المجلة إلى أن السعودية، نجحت أيضاً، في كبح جهود الأمم المتحدة في أي حل للصراع، وفتح تحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف، في سبتمبر الماضي، السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، عرقلوا بشكل فعال مبادرة قدمتها هولندا لتشكيل لجنة تحقيق في مجلس حقوق الإنسان الدولي في انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها طرفا الصراع في اليمن.

في البداية سفير بريطانيا في جنيف أيد تلك المبادرة، لكن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أفتعتا، في وقت لاحق، هولندا بتشكيل لجنة تحقيق داخلية من قبل هادي وداعيمه في الخليج، وأخيراً تم ترك المبادرة جانباً.

ونقلت المجلة عن دبلوماسي رفيع في مجلس الأمن - تحدث شريطة عدم الكشف عن اسمه لحساسية الأمر - قوله إن الولايات المتحدة والأردن عرقلتا محاولة لإرسال مبعوث مجلس الأمن للاجتماع مع ممثلي الأطراف المتحاربة في اليمن. تلك المبادرة، التي كانت في أكتوبر 2015م، من أجل حث المقاتلين على الوفاء بالتزاماتهم واحترام وتعزيز القانون الإنساني الدولي والتعاون مع لجنة من خبراء الأمم المتحدة.

وأكد دبلوماسيون آخرون، أيضاً للمجلة، أن تلك المبادرة حصلت على تأييد واسع في المجلس المؤلف من 15 دولة، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا، وكذلك روسيا والصين، لكن الولايات المتحدة والأردن سلختا تحفظات، ومنعت رسمياً الأردن لتلك المبادرة كونها كانت رئيسة المجلس في تلك الدورة.

وعملت السعودية، من خلال لوبيات قوية داخل أروقة مجلس الأمن، على الضغط على المحققين الدوليين للتغاضي عن جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

وكشفت المجلة أيضاً، أنه في عام 2014م، دفعت السعودية وحلفاؤها الخليجيون مجلس الأمن لفرض عقوبات على الزعيم اليمني علي عبدالله صالح، وحلفائه الحوثيين. ونتيجة الضغط السعودي، أنشأ مجلس الأمن لجنة من الخبراء لمراقبة تنفيذ العقوبات التي شملت تجميد الأصول وحظر السفر وتتبع الأموال. في ذلك الوقت، وجهت تحقيقات الخبراء على أعداء السعودية في اليمن.

ولكن على مدى العام الماضي، سعى فريق الأمم المتحدة لدراسة الانتهاكات التي ترتكبتها قوات التحالف التي تقودها السعودية في اليمن، وهذا الموقف أثار غضب دول الخليج تبعاً لذلك، في

الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما من القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، فوضت إلى حد كبير إدارة الأزمة اليمنية إلى مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية. ولكن في الأشهر الأخيرة زاد القلق إلى حد كبير لدى تلك الدولتين من أن الجيوش العربية انتهجت حرباً طائشة ساهمت في تدمير واسع النطاق لأفقر دولة في منطقة الشرق الأوسط وزعت المزيد من بذور التطرف وعملت السعودية من خلال حلفائها العسكريين - على رأسهم الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر - ونجحت في عرقلة إجراءات الأمم المتحدة لكبح سلوكها العسكري وتسليط الضوء على التكاليف الإنسانية للصراع الذي تسببته في اليمن.

وقال أكشاي كومار، نائب مدير شؤون الأمم المتحدة في هيومن رايتس ووتش: "إن السعوديين يستطيعون تشكيل أي جلسة مناقشة بشأن اليمن واللعب عليها حتى عندما لا يكونون متواجدين في غرف الأمم المتحدة". كما أنهم استطاعوا معالجة الوضع اليمني في مجلس الأمن بما يخدمهم، وخاصة فيما يتعلق بانتهاكات التي جعلت مجلس الأمن صامتاً تجاهها.

وترى المجلة أن التعامل مع الملف اليمني في مجلس الأمن يتناقض تناقضاً حاداً مع الملف السوري، حيث الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون والعرب أصدروا ورعوا قرارات تطالب الحكومة السورية والمعارضة المسلحة بتوفير طرق للعاملين في مجال الإغاثة للوصول إلى المناطق المتأثرة في اليمن، واجهت أيضاً مجلس الأمن لفتح تحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية في الفظائع السورية. ولكن على العكس تماماً، عندما حثت هولندا مجلس الأمن هذا العام اعتماد قرار يطالب بتوفير طرق للعاملين في مجال الإغاثة للوصول إلى المناطق المتأثرة في اليمن، واجهت مقاومة شديدة، ورفض سفير السعودية لدى الأمم المتحدة عبدالله المعلمي، المقترحات علناً باعتبارها غير ضرورية.

وكشفت المجلة أن مصر وراء الأبواب المغلقة، عرقلت المبادرة التي قدمتها نيوزيلندا عن طريق حث مجلس الأمن على منع إصدار أي قرار من شأنه يطالب السعودية بتوفير طرق للعاملين في مجال الإغاثة للوصول إلى المناطق المتأثرة في اليمن، حتى يتم التشاور مع السعودية.. وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تدعمت المبادرة التي قدمتها نيوزيلندا في البداية، إلا أنها انقلبت بعد ذلك وعملت على تجميدها، كما استطاعت لندن إقناع نيوزيلندا بتأجيل ذلك، معتبرة أن مثل هذا القرار سيعمل على عرقلة المحادثات السرية التي جرت بين السعودية والحوثيين هذا العام، وأخيراً وضع القرار على رف مجلس الأمن. وفرضت قوات التحالف الذي تقوده السعودية قيوداً على استيراد الوقود والغذاء والإمدادات الأخرى التي يعتمد عليها اليمنيون بشكل أساس، مما أدت إلى زيادة الفقر، أضاف إلى ذلك قتل أكثر من 10 آلاف طفل تحت سن 5 سنوات من أمراض يمكن الوقاية منها، وفقاً لتقديرات اليونيسيف.

وتقول المجلة: انه بعد فترة وجيزة من دخول السعودية الحرب، سمحت الولايات المتحدة وبريطانيا للرياض بأخذ زمام المبادرة اليمنية في مجلس الأمن، على أن تدعم المفاوضات النووية التاريخية مع إيران. استفادت الرياض وحلفاؤها الخليجيون من ذلك مما أتاح لهم استصدار قرار في مجلس الأمن لتعزيز مطالبهم بتسليم الحوثيين أسلحتهم والاعتراف بحكومة هادي المدعوم من السعودية.

وأكدت المجلة أن مشروع القرار الأولي الذي كتبه سعوديون ودبلوماسيون آخرون في الخليج وقدم إلى المجلس عن طريق الأردن، وهو عضو في التحالف، كما أنه البلد العربي الوحيد الذي يملك مقعداً في مجلس الأمن.

مضيئة: أن الأردن قدمت الجولة الأولى من المفاوضات، وحثت بقوة، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على تبني المشروع الذي كتبه السعوديون ودبلوماسيون آخرون في الخليج، ولكن عندما وصل المفاوضات إلى طريق مسدود مع روسيا، تفاوض سفير السعودية، المعلمي، مباشرة مع مبعوث روسيا في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين. وأشارت إلى أن النقاش داخل وخارج مجلس الأمن كانوا يعتقدون أن ذلك القرار يصب بقوة في صالح حكومة هادي المدعومة من السعودية، كما اعتقد النقاد أن القرار الذي قدمته السعودية وحلفاؤها عن طريق الأردن شكل حجر عثرة رئيسية في المحادثات السياسية السلمية، وأسفرت المحادثات السعودية الأخيرة مع الحوثيين عن وقف النار في 10 أبريل في اليمن، ومهدت الطريق للمفاوضات السياسية الجارية حالياً في الكويت، كما كشفت المجلة، أيضاً، في تقريرها، أن الرياض عملت، بقوة،

